

كلمة ارتريا التي القاها وزير الشؤون الخارجية امام الجمعية العامة للأمم المتحدة

السيد الرئيس

اصحاب الفخامة والمعالي رؤساء الدول والحكومات

المندوبون الموقرون

السيدات والسادة ، ،

تعود الفترة لما يقارب الجيلين تقريباً منذ أن بدأت إرتريا في تقديم إلتماسات من أجل العدالة لهذه الهيئة الموقرة. ومن المؤسف ، ففي كل هذه الحالات دأبت هذه الجمعية دائماً في تجاهل إلتماساتها موعدة ابوابها كـ «دير مغلق». وعلى الرغم من هذه الإنتكاسات ، يظل لدى إرتريا قناعة راسخة بأن تعزيز حقوق الشعوب ومصالحها والإحترام المتبادل بين مجتمع الأمم ستبقى بعيدة المنال في غياب هيئة دولية تصون سيادة القانون والعدالة الدوليين. وعليه فإن خيارنا كخيار الشعوب الأخرى ، كان ويظل تعبئة جل جهودنا من أجل الإسراع في إصلاح الأمم المتحدة.

أن التركيز على المظالم التي مورست ضد إرتريا وشعبها بمعزل عن القضايا الأخرى قد يعطي الإنطباع الخاطيء بوجود «أمم متحدة» سليمة وتعمل بفعالية. وبما أنه يجب النظر الى خصوصية قضيتنا في الإطار الواسع للمصاعب العالمية المتمثلة في قصور وضعف الأمم المتحدة ، فإن رسالتنا اليوم تندرج اولاً في الدعوة للإصلاح والنداء من أجل العدالة للشعب الإرتري وشعوب العالم.

منذ أن تأسست الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية فإن التجارب السلبية التي تراكت خلال الأعوام الخمسين الأولى في عهد الحرب الباردة الذي إتسم بهيمنة قطبين عالميين قد ابرزت بشكل كاف معوقات وضعف وشلل الأمم المتحدة وضرورة الإصلاح الهيكلي لها. وفيما يخص حالة أرتريا ، تم الدوس على الحق المشروع للشعب الإرتري في الحرية والإستقلال خلال بداية الحرب الباردة حيث كان ينظر إلى بلدنا على انه مجرد بيدق في التنافس الإستراتيجي الأهم بين القوى العظمى. وبالمثل فإن نضالنا التحرري قمع من قبل كلا القوتين العظميين بالتناوب لنفس الإعتبارات الإستراتيجية والولاءات المتغيرة. وبما أن ذلك هو بمثابة تاريخ حديث العهد لا يزال راسخاً في ذهننا فإنه لا يدعو إلى الحنين لحقبة الحرب الباردة. ودعوتنا من أجل إصلاح الأمم المتحدة ليست في الواقع متأثرة بالتفضيل الفطري لعودة نظام القطبين لأنه أفضل من النظام العالمي الأحادي القطب السائد. وإن كان يتوجب أن يتم إصلاح او تحديث الأمم المتحدة خلال حقبة الحرب الباردة ، كان بالضرورة أن يتم تحديث الأمم المتحدة عند نهاية الحرب الباردة عام ١٩٩١م. ولقد تبين فيما بعد بأنه لو كانت أجريت هذه الإصلاحات لكان من الممكن تجنب المغامرات الطائشة والدمار التي تكشفت خلال العشرين سنة الماضية نتيجة الهيمنة الأحادية القطب. والحقيقة هي أن القوى الكبرى التي تسيطر على الجمعية العمومية وكذلك على المؤسسات والوكالات التابعة لها من خلال الهيمنة الجزئية إعتقدت بأنها في وضع أفضل لتأمين وتعزيز هيمنتها الكلية على الأمم المتحدة. وعليه دأبت منذ عام ١٩٩١م على صداية محاولة إصلاح للأمم المتحدة ومنعت بذلك الفرصة التاريخية لصيانة وسيادة السلام والعدالة العالميين. ولكن هذه الحيلة لم تقلل أهمية إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة وإنما على العكس ابرزت الحاجة الملحة لتلك الإصلاحات.

في السنوات العشرين الماضية من عالم الأحادي القطبية فإن القوى الرئيسية لهذا النظام قامت بـ :

- وضع السيطرة على الموارد العالمية كهدفها الأول ، مدفوعة بالجشع اللامحدود . وبرسم مسار خطير جداً . وتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ لإثارة عدم الإستقرار العالمي .
- إستخدام القوة والإكراه كأدوات أساسية للسيطرة على الموارد العالمية في حين منع او حرمان الفرصة لأي قوى منافسة من الحصول على قدرات عسكرية او تكنولوجية مشابهة . وعلاوة على ذلك ، وتحت مبرر الحجة الطنانة من «مكافحة الإرهاب» فلقد بذروا الإرهاب والأزمات المتصاعدة مع شن مغامرات عسكرية لا مثيل لها في التاريخ لنكريس عدم الإستقرار المزمع ومعاناة هائلة ودمار في أجزاء مختلفة من العالم .
- المخططات التي إستحضرت للإدارة والسيطرة عبر وكلاء «مناطق النفوذ» التي حدودها من أجل الهيمنة الإقتصادية العالمية لم تتسبب في الإختلالات والصعوبات الإقتصادية فحسب وإنما جعلت الأغلبية من الفقراء والشرائح الضعيفة ضحية الإستغلال والقمع والمزيد من الفقر .
- تحت شعار «السيطرة على المؤسسات المالية الدولية من أجل السيطرة على الإقتصاد العالمي» فإن التلاعبات التي مارسوها بهدف الهيمنة الإقتصادية العالمية عبر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى لم تأتي إلا بالفوضى وأزمات مالية عالمية مستعصية مع تداعيات ضارة للأغلبية العظمى من شعوب العالم .
- إحتكرت وسائل الإعلام والمراكز الثقافية من أجل تجميل صورتها من ناحية ، وتخويف وخداع شعوب العالم وتشويهه صورة كل من يخالفها من ناحية أخرى . وبالفعل ، فلقد رسخوا قيماً منحطة ترتكز على الجشع والقوة والأكاذيب والنفاق لخنق الحقيقة والعدالة .
- إستخدمت مختلف الحيل بصورة مباشرة أو غير مباشرة للسيطرة على جميع الهيئات الدولية والقارية والإقليمية والحكومية وغير الحكومية وذلك لخدمة أجندتها المستبدة . وفي هذا الشأن ، فإن جميع المنظمات الدولية تقريباً التي تتبنى أهداف مميزة خاصة بها ، فما عليها إلا الخضوع للشراكة ضمن الأجندة المستبدة أو أن تصاب بالشلل .
- مظاهر النظام العالمي أحادي القطب التي وصفت بإيجاز في النقاط الـ ٦ المذكورة اعلاه والتي تبلورت في السنوات العشرين الماضية يمكن تأكيدها ما وراء التحليل المجرد عبر العديد من القضايا والأدلة ذات الصلة لأحداث معينة وأماكن وأوقات محددة . ولهذا فإن ما يتطلبه القرن الـ ٢١ بالضبط هي أمم متحدة منشطة تسمو على نظام القطبين او الأحادي القطب والمتجذرة بقوة على سيادة القانون الدولي والعدالة .
- المندوبون المحترمون ،
- كما ألمح اعلاه ، فلقد كان ينبغي على إرتريا أن تنال إستقلالها وسيادتها أثناء عملية إنهاء الإستعمار التي جرت بعد الحرب العالمية الثانية ، مثل الدول الإفريقية الأخرى التي تشكلت خلال «التدافع الإستعماري» . ولكن الحقوق الوطنية الغير قابلة للتصرف للشعب الإرتري تعرضت للخطر لخدمة المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة التي برزت كقوة قطبية غالبية وحكم على إرتريا بالإستعمار بالوكالة . وكان على الشعب الإرتري تحمل القمع الإستعماري في ظل الأنظمة المتعاقبة لما يقارب الـ ٤٠ عاماً والتي كانت مدعومة بالتنابؤ بالقوة العظمى الولايات المتحدة لـ ٢٣ عاماً والقوة العظمى الإتحاد السوفيتي لـ ١٧ عاماً لاحقة .
- كان على الشعب الإرتري أن يخوض نضاله التحرري في ظل هذه الظروف التي فرضت عليه تضحيات جسيمة لتحقيق الإستقلال عام ١٩٩١م . هذه الحقيقة التاريخية التي لا تمحى إلى جانب ظواهر مماثلة توضح مخاطر النظام العالمي المدفوع بتنافس القوى العظمى المستبدة ويزيد من الحاجة والضرورة الملحة للأمم متحدة فعالة .
- وبدلاً من أن يعرض الشعب الإرتري على المظالم التي مورست ضده ويجد الهدوء والسكينة ونتيجة الصدفة التاريخية التي تزامنت فيها نهاية عهد القطبين للقوتين العظميين وبرز فيها النظام العالمي الأحادي القطب ، فإن إرتريا وعند شروع الشعب الإرتري في مهام بناء الوطن الذي دمرته الحرب ، زج به في مناطق الهيمنة للقرن الإفريقي والشرق الاوسط واصبح طوال العشرين عاماً الماضية ضحية السياسات الخاطئة والغير عادلة . وبهذا الصدد :-
- «النزاعات الحدودية» التي ليس لها المبررات القانونية والسياسية والتي لم يسبق أن أثرت قط مع «المستعمرين بالوكالة» قبل إستقلال إرتريا عام ١٩٩١م تم إشعالها بمهارة للإيقاع بإرتريا في متاهة من الأزمات المفتعلة . وعدم الإستقرار الذي ترتب على هذه المكائد والألاعيب في منطقة القرن الإفريقي واضح بجلاء .
- على الرغم من أن هيئة الحدود قد اصدرت حكمها «النهائي والملزم» في عام ٢٠٠٢م فإن «النزاع

والعراقيل التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن لمنع تنفيذه. وهذه الممارسات فالى جانب فضحها لأهداف النزاع الزائف تشهد على التجاوزات التي تجري بالدوس على سيادة القانون والألاعيب التي تمارس على الأمم المتحدة.

• وبالأضافة الى التغاضي عن الغزو المعلن ضد إرتريا ومباركتها له ، قامت واشنطن بعد عام ٢٠٠٢م بإطلاق العنان للمؤامرات السياسية بشكل مستمر عبر العديد من أجهزتها الإستخباراتية لتقويض مقاومة الشعب الإرتري وإضعاف وحدته وتماسكه. كما أن جرائم الإتجار بالبشر (الموثقة بالقرائن) المنظمة والتي ترتكب بشكل سافر مع ما يصاحبها من دعاية متغطرسة ، والتدابير الغير مشروعة التي تتخذ لتقويض برامج نمونا الإقتصادي ، وحملات التشوية والدعاية التي تشن تحت مختلف المسميات للشيطنة وعزل إرتريا هي إحدى معالم تغطرسهم وسياستهم المتعننة المركتزة على بدعة «القوة هي الحق».

• لم يستسلم الشعب الإرتري على الرغم من كل هذه الأعمال العدائية في حين أن واشنطن القلقة من صعود الشعب الإرتري عملت على تقييد الشعب الإرتري وإسكاته وحرمانه من حقه المشروع في الدفاع عن النفس . وتصرفت واشنطن في عام ٢٠٠٩ بمثابة الشاكي والشاهد والقاضي والجلاد حيث إستصدرت من مجلس الأمن عبر ممارسات منطلق «القوة هي الحق» قرار الحظر ضد إرتريا ، والأكاذيب الرخيصة التي تلفقها بإستمرار بشأن إرتريا لإخفاء الحقيقة إضافة إلى التقرير المناف للعقل الذي قدم لمجلس الأمن في يوليو ٢٠١٣م يمثل ذروة هذه التجاوزات الغير مبررة.

• وكجزء لا يتجزأ من أنشطتها لإغراق منطقة القرن الإفريقي وشعوبها في حالة من الإضطرابات اللامتناهية فلقد قامت بالعديد من التدخلات لتقويض وحدة الصومال وعودة الحياة الى طبيعتها وحرمان الشعب الصومالي من إعادة بناء حكومته المستقلة ومؤسساتها الفعالة التي كان من شأنها أن تمكنه من قهر «الإرهاب» و «القرصنة». كما أن الممارسات الهدامة الإضافية التي يقومون بها للتحريض على زعزعة الإستقرار في أجزاء أخرى من المنطقة لإحتضان أزمات عدة تبرز وتقدم صورة متكاملة عن الإستراتيجية التي يتبعونها لإثارة القلاقل.

المندوبون الموقرون ،

لا شك بأن التجاوزات التي لا تعد ولا تحصى التي ارتكبت خلال الـ٢٠ عاماً الماضية ولا تزال ترتكب ضد الشعب الإرتري والشعوب الأخرى مستمرة نتيجة غياب أمم متحدة رادعة. وعلى الرغم من تزايد اصوات ونداءات غالبية شعوب العالم ، فإن قوى الهيمنة والإستغلال و حتى لا تفقد سيطرتها العالمية فإنها مستمرة في قمع وسحق المطالبات الشعبية بالحقوق الأساسية وسيادة القانون. وإن كانت العوائق الموضوعية من قبل القوى عديمة الضمير لإثارة الأزمات العالمية والمعاناة تبدو مهولة ، إلا أن هناك مؤشرات تلوح في الأفق بولادة عهد جديد واعد. وبهذا الصدد فإنني أضيف صوت الشعب الإرتري الى الأصوات الأخرى في العالم لأدعو الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها الحالية للحفاظ على هذا الوميض من الأمل حيا وإعتماد قرارات أنية تهدف لإصلاح جوهرى للأمم المتحدة لأن لها في الواقع المسؤولية القانونية والإخلاقية والتاريخية المناطة بها من قبل شعوب العالم.

وفي الختام أحث وأدعو الأمم المتحدة لتمرير قرارات عملية تتناسب مع مسؤوليتها القانونية والسياسية والأخلاقية لـ:

- تدعيم سيادة القانون
- وضع حد لغزو وإحتلال اراضيها السيادية
- إلغاء العقوبات الغير قانونية والضارة المفروضة على إرتريا
- إنهاء التدخلات الساخرة التي تهدد سلام وإستقرار شعوب القرن الإفريقي
- ردع كل الأفعال التي تولد الأزمات وتنتسب في هلاك الأرواح والدمار.

وشكراً.